وثائق الحرمين الشريفين في مصر

في القرن ١٢هـ / ١٨م من واقع سجلات الديوان العالي

(الجزء الأول)

د. محمد علي فهيم بيومي

قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - القاهرة

تعد سجلات الديوان العالي من أهم المجموعات الأرشيفية التي تهتم بوثائق تاريخ الحرمين الشريفين في مصر، وهي تحتوي على بعض الفرمانات[١] السلطانية وأوامر باشا[٢] مصر وبعض محاضر

(١) الفرمانات: جمع فرمان، وهو الأمر الصادر من السلطان، ويسمى بعدة مسميات أخرى منها: خط شريف، وذلك إذا خطّهُ السلطان، وخط همايون إذا كتب منه أسطرًا، أو دوّن في أعلاه كلمات، كما يسمى عَرَضًا كذلك، ثم صارت كل تلك المسميات بمعنى الأمر السلطاني الصادر إلى مَنْ تحت إمرة السلطان.

أما ما كان يصدر من الباشا فكان يسمى "البيورلدي" أو الأمر الباشوي، أو أمر الصدر الأعظم.

د/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ ص٥٠، ٨٩، ٩٠، ١٥٠.

(٢) باشا مصر: هو حاكم مصر من قبل السلطان العثماني، ومقره القلعة، وكان خاير بك أول من عين في ذلك المنصب من قبل السلطان سليم الأول سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وظل السلطان العثماني يعين والي مصر حتى اختار الشعب المصري محمد علي ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م حاكمًا عليه، ووافق السلطان العثماني، واستطاع محمد علي أن يجعلها في أسرته بعد ذلك، وكان لقب الباشا مأخوذًا من الفارسية (باديشاه) بمعنى الرأس والرئيس، وقيل غير ذلك.

أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨ حاشية التحقيق ص١٢٥، ود/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص٣٦، ٣٧.

جلسات الديوان العالي، وهو مجلس ينعقد في قلعة الجبل ويتكون من الباشا ورؤساء الفرق العسكرية(٣)، وشيخ البلد(٤)، وأمير الحاج(٥)، فضلاً عن بعض الأمراء من المماليك، وبعض العلماء، والتجار.

(٣) رؤساء الفرق العسكرية: هم قادة الفرق العسكرية، وهذه الفرق العسكرية دخلت مصر في القرن العاشر في عهد سليم الأول، وسليمان القانوني وهذه الفرق هي: مستحفظان، وجوفوللويان، وجاويشان، ومتفرقة، وتفنكجيان، وهذه الفرق الخمس كانت هي الفرق العسكرية الأساسية بالإضافة إلى فرقة دخلت مصر فيما بعد وهي الانكشارية وسميت كل فرقة "وجاقًا" وكان قائد الفرقة يسمى باشي أي على سبيل المثال باشي مستحفظان، ووكليه (كتخدا) وهو الرجل الثاني في الفرقة أو الوجاق؛ وذلك لأنه سوف ترد في هذا البحث كثيرًا كتخدا مستحفظان، والجاويشية، ويكون المقصود من باشي مستحفظان رئيس وجاق مستحفظان وكتخدا الجاويشية هو وكيل الوجاق أو الفرقة، فيكون وكيل الجاويشية وغيرها. عن ذلك يراجع: المرجع السابق: ص١٩٤، ١٩٦.

(٤) شيخ البلد: هو زعيم المماليك وليس من الأتراك، وكان يطلق عليه "شيخ البلد"، ويعد في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي الرجل الثاني في الولاية المصرية، ويعد أهم من تولى ذلك المنصب هو علي بك الكبير، ومحمد أبو الذهب في ذلك القرن.

د/ محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٥ وما بعدها.

ود/ مصطفى محمد رمضان: مناهج البحث وتحقيق المخطوطات، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٩٤.

(٥) أمير الحاج: من أهم الشخصيات في مصر، فهو أحد البكوات الطبخانة الأربعة والعشرين، أي الذين تدق لهم الطبول دون سواهم، ومن الأمراء الذين تسند إليهم الأمور المهمة في مصر، ووظيفته التوجه بقافلة الحاج المصرية إلى الحجاز، وحفظ مال الصرة، ودفع أذية العربان، وكان خروجه في النصف الثاني من شهر شوال في كل عام، وتولى هذه الوظيفة في العصر العثماني القضاة والعلماء والأعيان، والمماليك والأتراك والعربان، والمغاربة الذين استوطنوا مصر في إقليم البحيرة، وكانت إمارة الحاج مطمعًا لكل الأعيان في مصر، وكانت إحدى المطامع إبان الصراع بين القاسمية والفقارية، وتولاها في الغالب صغار السن؛ لدرجة أن بعض الأمراء تولاها وهو في الثانية والعشرين من عمره.

ولكي يقوم باختصاصاته أوقفت لصالحه عدة ولايات، كالتزام لصاحب هذا المنصب، بالإضافة إلى رواتب كثيرة، ومخصصات كبيرة، ذكرتها المصادر المختلفة.

الجزيري الأنصاري: درر الفوائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، المطبعة السلفية القاهرة، ١٣٨٤هـ، ص ص٨٣ ، ١١٠.

Shaw, Stanford: the Financial and Adninistrative Organzation and Development of Ottonan Egypt "1517 - 1798 "New Jersy, 1962, P.P 239 - 253.

وتوجد هذه المجموعة في دار الوثائق القومية على كورنيش النيل بالقاهرة، ضمن مخزن السيادية، مع سجلات محاكم الشرع التي تنتمي للعصر الحديث والمعاصر، وقد كانت في العصر العثماني ست عشرة محكمة لها عدة آلاف من السجلات تبدأ كلها في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي.

وقبل أن نتحدث عن الدراسة الوصفية والنقدية لهذه المجموعة المهمة ينبغي إعطاء فكرة تاريخية عن الأماكن التي استقرت بها ثم الحديث عن أهليتها كمادة تاريخية بكر عن تاريخ الحجاز والحرمين الشريفين إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

(أ) فكرة تاريخية عن أماكن وجودها في القاهرة:

وكانت السجلات موجودة في القلعة في مقر الوالي وذلك منذ عهد محمد علي باشا، في بداية القرن التاسع عشر وفي فترة لاحقة غير معروفة جمعت ونقلت إلى خزينة كانت تسمى خزينة السجلات العامرة، ومقرها محكمة الباب العالي[٦]، بأحد القصور بحي الجمالية بالقاهرة، وهو القصر المعروف ببيت القاضي بجانب قسم شرطة الجمالية حاليًا.

وفي تاريخ غير معروف أيضًا نقلت إلى قصر مصطفى رياض باشا بخط بركة الفيل بالحلمية الجديدة - إحدى ضواحي القاهرة -

(٦) محكمة الباب العالي: أنشئت في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وكانت إحدى محاكم القاهرة الست عشرة، وسجلاتها تزيد على الألف وخمسمئة سجل، وكان مقرها بين القاضي بالجمالية بالقاهرة، والمحاكم الأخرى التي كانت بالقاهرة، بالإضافة إلى تلك المحكمة هي: القسمة العسكرية، والزاهد، والقسمة العربية، والصالحية النجمية، وبولاق، ومصر القديمة، ومحكمة قوصون، وابن طولون، وباب الشعرية، وباب الخلق، ومحكمة البرمشية، والصالح طلائع، والمحكمة الحاكمية نسبة لمسجد الحاكم بأمر الله، ومحكمة قناطر السباع، بالإضافة إلى محافظ الدشت. عنها يراجع:
د/ مصطفى رمضان: مناهج البحث وتحقيق المخطوطات، ص٢٤٤،٢٤٥ وفهرس محكمة الباب العالي بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

وكان به مقر محكمة نور الظلام الشرعية، وفي سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م نقلت إلى أرشيف محكمة الأحوال الشخصية في جزيرة بدران بشبرا، حيث يوجد بهذه المحكمة قسم خاص بالمحفوظات ومن ثم اشتهرت تلك السجلات لدى الباحثين فترة من الزمن بسجلات دفتر خانه الشهر العقاري، وأخيرًا في سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م تقريبًا انتقلت إلى مقرها الحالي في دار الوثائق القومية على كورنيش النيل بمنطقة روض الفرج بالقاهرة(٧).

(ب) أهمية سجلات الديوان العالي في تاريخ الحرمين الشريفين:

وكانت تسجل بتلك المجموعة ما يخص الأحوال المصرية؛ خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وما يخص إقامة المشروعات في مصر، وما يقام بها من احتفالات دينية(٨).

ومن أهم الاحتفالات المصرية - والتي كانت ترتبط بالحرمين الشريفين ارتباطًا وثيقًا - هو الاحتفال بوفاء النيل، وهو ما يعني أن نهر النيل قد فاض الماء فيه إلى الزيادة المأمولة من الله سبحانه وتعالى خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، حيث كان يعني هذا الاحتفال الإعلان أن مصر سوف تستطيع أن تقوم بمهمتها في إرسال مخصصات الحرمين الشريفين النقدية، والعينية إلى الحجاز، ولهذا كان الباشا هو الذي يتقدم مثل هذا الاحتفال بنفسه(٩)، وقد سجلت وثائق سجلات الديوان العالي سرور السلطان العثماني نفسه وسعادته الغامرة بوفاء النيل كما يلي: "بأنه قد حصل السرور لمولانا السلطان الأعظم - نصره الله - وبه يخرج المال الميري من تحت يد الديوان، وغلال

(٧) د/ مصطفى رمضان: مناهج البحث، ص١٩٣ - ١٩٤.

(٨) سجلات الديوان العالي: سجل٢ م ٥٩ ص٣٩، م٣١٠ ص٢١٦ س٣ م٦٠ ص٣٤.

(٩) د/ ليلى عبد اللطيف أحمد: المجتمع المصري إبان العصر العثماني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧م ص ص٥٥-٥٩.

العنبر[١٠]، والحرمين الشريفين على ما جرت به العادة من قديم الزمان ... وعلى هذا يخرج غلال الحرمين الشريفين، والعنبر الشريف للسنة المذكورة، تحريرًا في سبع عشرة صفر سنة ألف ومئة وتسعين وتسع من هجرة من له العز والشرف ﷺ[١١]".

وتعد إشهادات الصرة الشريفة من أهم ما حوت سجلات الديوان العالي التي كشفت النقاب عن أوقاف الحرمين الشريفين في مصر، وأظهرت كيفية جمع هذه الأموال، والاهتمام بها، والاحتفال الذي كان يعقد في النصف الثاني من شهر شوال في كل سنة إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، وهو الاحتفال الرسمي الذي كان يحضره أهم رجال الإدارة المصرية بالإضافة إلى رجال الدين والعلم والأعيان من الوجهاء والتجار[١٢]. ويتبين من خلال هذه السجلات أن معظم الأوقاف التي تعود إلى العصر العثماني في مصر هي للسلاطين العثمانيين[١٣]، ثم لرجال من الأتراك العثمانيين الذين تولوا بعض الوظائف في الإدارة المصرية من الباشوات[١٤] والأغوات[١٥]

(١٠) غلال العنبر الشريف: أو الأنبار الشريفة هي شونة الغلال الأميرية التي كانت تخزن بها الفائض الخاص بالدولة الذي يبقى في مصر، والذي يذهب على هيئة ما يسمى بالصرة الإرسالية، أو صرة الحرمين الشريفين.
د/ مصطفى رمضان: مناهج البحث، ص٢٠٩.

(١١) دار الوثائق سجلات الديوان العالي: س٢ م١٠٢ ص٧٠.

(١٢) المصدر السابق: س١ م١٨٩، ص٩١،٩٢، م٤٧٦ ص٢٣٠، س٢ م٢٨٢ ص١٩٤، س٣ م٨، ص١٦.

(١٣) المصدر السابق: س٢ م١٨٨، ص٩١، م٤٨٠ ص٢٣٢.

(١٤) المصدر السابق: س١ م١٨٨، ص٩١، م٤٨٠ ص٢٣٢.

(١٥) الأغوات: جمع أغا والأغا هو الطواش وكانوا يُجلبون من الأقطار المختلفة وكانوا في الأساس من السود، ثم شاركهم البيض في سلك الأغوات وخدمة حريم السلطان، ثم صاروا فيما بعد يخدمون في مختلف شؤون الدولة خاصة الشؤون الدينية، كخدمة المساجد الكبرى في العالم الإسلامي، ومنها المساجد الكبرى في الحجاز، كالحرم المكي الشريف، والحرم المدني الشريف، ثم يتولون دار السعادة =

وغيرهم[١٦].

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجموعة الأرشيفية تبين أهمية الوظائف التي تولاها الأفراد من أصحاب الأوقاف، وأسماء الذين تولوا الوظائف، والمناصب الشرفية في جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة ممن لهم علاقة بالأوقاف التي كانت تخرج من مصر، مثل: شيخ الحرم المكي[١٧]، وشيخ الحرم المدني[١٨]، وأغوات الحرمين الشريفين[١٩]، ورجال قلعة المدينة المنورة[٢٠]، وهو ما يؤكد أهميتها الكبيرة في مجال الدراسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

كما أضافت وثائق "سجلات الديوان العالي" المزيد من الأوقاف المجهولة التي أوقفها أهل الخير في العصور المختلفة، ولولا ظهور تلك السجلات لضاع جزء مهم من تاريخ الحضارة الإسلامية وسماتها التي تنفرد بها عن غيرها من الحضارات أنها سجلت أوقاف الحرمين الشريفين الخاصة بوقف السلطان صلاح الدين الأيوبي[٢١] على

لولا ظهور "سجلات الديوان العالي" لضاع جزء مهم من تاريخ الحضارة الإسلامية

= العظمى، وفروعها بالأقاليم، ونظارة الأوقاف على الحرمين الشريفين، وما إلى ذلك من تلك الوظائف.

وأول من جعلهم يخدمون في الحرمين الشريفين، نور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي إبان العصر الأيوبي، ثم صاروا فيما بعد يخدمون بأعداد متزايدة حتى صار عددهم أكثر من مئة وعشرين فردًا في المسجد النبوي فقط في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، عن ذلك يراجع: دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س١ م١٩٨، ص٩٥، م٤٨٠، ٢٣٢.

بيرتون: الرحلة الحجازية، تحقيق وترجمة د/ عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ج٢ ص٨٢، ٨٤. ود/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص١٧، ١٩.

(١٦) المصدر السابق: س١ م١٩٨ ص٩٥، م٤٨٠ ص٢٣٢.

(١٧) المصدر السابق: س٢ م٤٦١ ص٢٩٦.

(١٨) دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجلات الديوان العالي: س٢، م٤٦١ ص٢٩٦.

(١٩) السجلات نفسها: س٢ م٤٨١ ص٢٣٠.

(٢٠) المصدر السابق: س١ م١٩٨، ص٩٥.

(٢١) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦.

أغوات[٢٢] الحجرة النبوية الشريفة[٢٣]، من وقف قريتي نقادة[٢٤] وسندبيس[٢٥] من صعيد مصر. وهذا تطبيق عملي لمفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت أيضًا على روح التكافل الاجتماعي في الإسلام، ليس فيما بين الأفراد وحسب، ولكن فيما بين الأقاليم الإسلامية المتعددة، فقد كانت مصر تقوم بهذا الدور راضية مطمئنة، متسمة بروح التسامح الإسلامية، بعيدًا عن النعرات القومية الضيقة المتعصبة وهو الدور الخيري نفسه الذي تقوم به الآن الدول والممالك المختلفة في العالم الإسلامي، وأهمها: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت فضلاً عن بعض الأفراد الموسرين، وكذلك بعض الأفراد والمؤسسات الخيرية التي تسهم في مجالات الشؤون الاجتماعية المتنوعة[٢٦].

ومما هو جدير بالذكر أن الوقف هو حبس على ملك الله تعالى[٢٧] ولا يجوز أن يلغى أو ينتهي الوقف بعد وقفه على ملك الله

(٢٢) المصدر السابق: س٢ م٣٢٧ ص٢٢٢ .

(٢٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س٢ م٣٢٧ ص٢٢٢.

(٢٤) نقادة: إحدى القرى القديمة بمركز قوص محافظة قنا جمهورية مصر العربية.
محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ٦ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م ق٢ ج٤ ص٨٩.

(٢٥) سندبيس: إحدى القرى القديمة بمركز قليوب محافظة القليوبية جمهورية مصر العربية.
محمد رمزي: المرجع السابق، ق٢ ج١ ص٥٦

(٢٦) انظر زيادة في آثار الأوقاف: محمد علي فهيم: مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت من قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالقاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٤٠.

(٢٧) د/ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر في العصر المملوكي (٦٥٨/٩٢٣هـ) مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٨٠م، ص١٥ وما بعدها.

سبحانه، ولا يجوز التصرف فيه إلا بالاستبدال[٢٨] بشروط معينة[٢٩]، يقوم بها القاضي الشرعي الثقة بنفسه، حتى لا تضيع حقوق الواقفين، أو الموقوف عليهم، ومن ثم فلنا أن نتساءل عن إمكانية إعادة تلك الأوقاف مرة أخرى للصرف على مصالح الحرمين الشريفين، أو المحتاجين من الأفراد، أو على الصرف على مؤسسات اجتماعية خيرية وعلمية، تزيد من نشر العلم، والحياة الكريمة للمسلمين في الحجاز، حتى ولو كان ذلك في ظل السخاء السعودي الواضح في الإنفاق على الحرمين الشريفين، وإنشائها لكثير من المؤسسات الخيرية العلمية والاجتماعية في الحجاز؛ لأن الأوقاف لا يجب أن تتعطل عن مصارفها مهما كانت الأسباب!!

ويكفي أن الحجج الشرعية كافة وخاصة التي كانت وقفًا على الحرمين الشريفين كان تتصدرها الآية الكريمة: ﴿**فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾"[٣٠]، ومن هنا فإن تلك المجموعة الأرشيفية قد ذكرت أسماء الكثير من الواقفين الذين أغفلتهم المصادر الأرشيفية الأخرى. فمن الممكن من خلالها إحياء نظام الوقف الإسلامي، وذلك في ظل وجود أسماء الواقفين المدونة في سجلات الديوان العالي، وذلك إذا دعت الحاجة القانونية إليها.

(٢٨) الاستبدال: هو استبدال الوقف بوقف آخر إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بشرط أن يكون العمل في مصلحة إعمار الوقف، ولا بد أن يكون بحضور القاضي وموافقته، إذ لا يجوز أن يقوم بذلك ناظر الوقف دون الرجوع إلى القاضي، وبعض الأوقاف شرطت جواز الاستبدال في العهدين المملوكي والعثماني في حجة الوقف، وعلى الرغم من ذلك فقد كان معظم القضاة يتحرجون من الموافقة على الاستبدال، حتى لا يكون مدعاة للتلاعب، للمزيد يراجع:

ابن نجيم الحنفي: تحرير المقالة في مسألة الاستبدال، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ٥٤م فقه حنفي تحت عنوان الورقات ٣٠،٢٥، الفتاوى الزينية تحت رقم ٧٩٢ فقه حنفي.

(٢٩) د/ محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٢م ص٧-١١.

(٣٠) الآية (١٨١) من سورة البقرة.

وتُكوّن سجلات الديوان العالي مع الحجج الشرعية الموجودة في أرشيف وزارة الأوقاف المصرية[٣١] مجموعة متكاملة، نستطيع من خلالها أن نكشف النقاب عن النظام الذي كانت تتعامل به الإدارة من ناحية الإنفاق على المصاريف الوقفية في مختلف الشؤون؛ خاصة العلمية والاجتماعية، ومدى توافق الشروط التي سجلها الواقفون في تلك الحجج الشرعية، مع المصاريف الفعلية المسجلة في سجلات الديوان العالي[٣٢].

وترجع أهمية سجلات الديوان العالي القصوى في كشفها لتفصيلات كثيرة أغفلتها المصادر المعاصرة لها، خاصة أنها أكملت الفجوة التاريخية التي حدثت بين المؤرخين المصريين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، خاصة الذين كانوا على صلة كبيرة بالإدارة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- (الشيخ محمد بن عبد المعطي الإسحاقي)[٣٣] في كتابه "لطائف

(٣١) أرشيف وزارة الأوقاف: ويطلق عليها: "دفتر خانة وزارة الأوقاف" وتحتوي على أكثر من ثلاثة آلاف حجة شرعية، ما بين حجة بيع واستبدال ووقف، وغير ذلك، وحجج الوقف بها على الحرمين الشريفين، والمساجد الكبرى في مصر كالأزهر الشريف والحسين والحاكم، وبعض التكايا، بالإضافة إلى حجج شرعية تختص بإشهادات صرة الحرمين مما يعد مادة علمية تاريخية بكرًا تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وقد قام أحد الباحثين الأجانب بنشر فهرس خاص بوثائق العصر العثماني من ٩٢٣-١٢١٣ هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، هو:

د/ دانيال كريسيليوس: فهرس وقفيات العصر العثماني المحفوظة بوزارة الأوقاف، ودار الوثائق القومية التاريخية بالقاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١-٣ وما بعدها.

(٣٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س١ م١٩٨ ص٩٥، م٤٧٧ ص٢٣١، م٤٨٨ ص٣٠٤، م٤٣٦ ص٢٨٥.

(٣٣) محمد بن عبد المعطي الإسحاقي: الشيخ محمد بن عبد المعطي الإسحاقي الأزهري المصري، ولد في منوف ونشأ بها؛ ثم رحل إلى القاهرة فدرس بالأزهر، ثم عاد إلى بلدته قاضيًا، ثم رحل إلى الحجاز، وعاش صاحب أملاك، وكان على صلة بالإدارة المصرية في القرن الحادي عشر مما سهل تسجيل وثائق الحرمين الشريفين وكتابه. توفي ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م.

محمد بن فضل الله المحبي: ١١١١هـ/١٦٩٩م: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر الهجري، القاهرة د. ت، ج٣ ص١٧٣.

أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول" حينما سجل ما يخص الأوقاف على الحرمين الشريفين في مصر خلال القرن الحادي عشر[٣٤]، ورغم ذلك فقد أغفل العديد من الأوقاف الخيرية على الحرمين الشريفين، التي كانت في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، فضلاً عن الفترة التي لحقت وفاته سنة ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م، وبذلك تظهر أهمية سجلات الديوان العالي.

- (الشيخ محمد بن أبي السرور البكري)[٣٥]: هو من رجال القرن الحادي عشر، وله مؤلفات أهمها في هذا المجال: "المنح الرحمانية في الدولة العثمانية"، وعرض فيها لكثير من الأوقاف على الحرمين، إلا أن ما ذكره لا يقارن بما ذكره الشيخ الإسحاقي، وبالتالي تزداد الحاجة إلى سجلات الديوان العالي[٣٦].

- (حسين الروزنامجي)[٣٧]: وكان أفندي الروزنامة على عهد

(٣٤) الإسحاقي: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف بمصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣٥٣هـ ص ص١٥٠، ١٥٧.

(٣٥) الشيخ محمد بن أبي السرور البكري: هو الشيخ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن أبي السرور البكري، الصديقي، نسبة إلى أبي بكر الصديق، الأزهري، الشافعي، المصري، كان عالمًا فقيهًا مؤرخًا تولى الإفتاء الشافعي وله من العمر ست وثلاثون سنة، كان من الشيوخ المعتبرين في مصر، رحل إلى الحجاز مرات عديدة، ودرس بالمسجد الحرام، عاد إلى القاهرة بعد رحلات إلى الشام، واليمن، وغيرها وكان على صلة بالسلطان العثماني، وله مؤلفات تاريخية تحتوي على مادة تاريخية مهمة عن تاريخ الحرمين الشريفين تستحق الاهتمام. توفي سنة ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م، ودفن بمقابر الأسرة بجوار مسجد الإمام الشافعي رضي الله عنه.
محمد بن فضل الله المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج٣ ص ص٤٦٥، ٤٦٨.

(٣٦) محمد بن أبي السرور البكري (ت١٠٨٧هـ/١٦٧٦م): المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ، الورقات ٧-٢٥.

(٣٧) حسين أفندي الروزنامة: هو حسين أفندي الروزنامة مؤرخ النظم المصرية في العصر العثماني، وكان من رجال الروزنامة أي الإدارة المالية في مصر إبان وجود الحملة الفرنسية فيما بين سنوات ١٢١٣-١٢١٦هـ/١٩٧٨-١٨٠١م، حيث اهتم الفرنسيون بمعرفة طرق حكم الديار المصرية ونظمها ونظام الأرض والمساحة والخراج، وقد أجاد حسين أفندي في الرد على كل ذلك. ولم يعرف تاريخ وفاته.
د/ مصطفى رمضان: مناهج البحث، وتحقيق المخطوطات، ص٢٦٣، ٢٦٤.

الحملة الفرنسية وكتابه: "ترتيب الديار المصرية" وقد ذكر فيه أرقامًا إجمالية، وتبدو بصورة واضحة المبالغات التي تناولها في كتابه بصورة فجة؛ إذ إنه ذكر الريع الكامل لكل وقف دون أن يوضح ما أرسل إلى الحجاز، وما أنفق على إدارة الأوقاف وعلى مصالحها، أو ما أنفق على الفلاحين، أو العاملين في أراضي كل وقف، أو ما خرج من مقررات (ضرائب) على بعض الأوقاف(٣٨)، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة لسجلات الديوان العالي التي انفردت بالقرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي؛ خاصة أن بين المؤرخين الأول والثاني في جانب، والثالث في جانب آخر، فجوة تاريخية ليست بالقليلة امتدت نحو قرن من الزمان تقريبًا ملأت فراغها التاريخي سجلات الديوان العالي. وهو ما يؤكد أهميتها عن سواها من المجموعات الأرشيفية الأخرى، والتي لم تذكر من إشهادات الصرة الشريفة شيئًا إلا نادرًا، مما يجعل وجود إشهادات الصرة الشريفة في سجلات الديوان العالي انفرادًا لها يوجب الاهتمام الأكبر بها، خاصة أنها تناولت ما يخص تاريخ الحرمين، وما يخصهما من سائر الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك أهميتها في مجال العلاقات المصرية الحجازية ليس إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي وحسب؛ وإنما في تاريخ تلك العلاقات منذ العصر الأيوبي، حتى نهاية فترة البحث، وذلك نتيجة لتراكم الأوقاف منذ أنشأ السلطان صلاح الدين الأيوبي وقفه على الأغوات، والمسمى بوقف الخبزية(٣٩)، مرورًا بالأوقاف على

(٣٨) حسين أفندي الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية، نشر وتحقيق وتعليق د/محمد شفيق غربال تحت عنوان "مصر على مفرق الطرق" مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة، القاهرة، الجزء الرابع مايو ١٩٣٦، ص ص ١٨ وما بعدها.

(٣٩) الخبزية: الخبزية هم نوع من الأغوات الذين يخدمون في المسجد النبوي الشريف، وأكدت وثائق أوقاف السلطان صلاح الدين الأيوبي أنهم كانوا أربعين فردًا كلما مات أحدهم تولى أقدم البطالين، وقد قرر لهم السلطان صلاح الدين =

الحرمين الشريفين في العصر المملوكي، إلى نهاية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

من هنا تبدو أهمية سجلات الديوان العالي، لذا فقد قام الباحث بتناول دراسة هذا الموضوع من ناحيتين، هما الدراسة الوصفية، والدراسة النقدية.

أولاً- الدراسة الوصفية:

ومن هذه الناحية فإن تلك المجموعة تتبع والي مصر، وهي ستة عشر سجلاً، تبدأ من أواخر ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ/١٧٤١م، وتنتهي في غرة رمضان سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٦م.

وتعد سجلات الديوان العالي مجموعة غير كاملة، إذ إنها ناقصة من دخول العثمانيين مصر سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى شهر ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ/١٧٤١، وتعد السجلات الخاصة بتلك الفترة في حكم المفقود.

يضاف إلى ذلك أن السجلات الباقية – موضوع البحث – تتخللها أيضًا فترات مفقودة، وهي:

الفترة من ٢٠ شعبان ١١٧٥هـ/١٧٤٤م إلى ١٢ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

= الأيوبي ثمانين ألف بارة، أو نصف فضة ديوانية من العملات المتداولة في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

أرشيف وزارة الأوقاف: حجة بإشهاد تاريخها ٢٨ شوال ١١٧٣هـ/١٧٥٩م باستلام أمير الحاج في السنة المذكورة بتسليم مبلغ أغوات الحرم النبوي الشريف مرتّبهم. حجة تحت رقم ١٣٤٣/١٥٣٧/١ج.

دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، ص٢ م٣٢٧. ص٢٢٢، ص٣ م٣٥ ص١٧.

وحسين باسلامة: تاريخ الكعبة المعظمة عمارتها وكسوتها وسدانتها، الطبعة الثانية، دار تهامة، جدة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢، ص٢٦٣،٢٦٤، وبيرتون: الرحلة الحجازية، ج٢ ص٨٢،٨٣.

والفترة من ١٨ شوال ١٢١٤هـ/١٧٩٩م إلى ٤ من شهر ذي القعدة سنة ١٢١٩هـ/١٨٠٤م.

وإذا كانت السجلات الموجودة حاليًا - بدار الوثائق القومية بالقاهرة - تفيد في دراسة تاريخ العصر الحديث والمعاصر بالنسبة لمصر ومنطقة الحجاز، فإن ثلاث سجلات فقط تخص القرن الثاني عشر/ الثامن عشر الميلادي، إلا أنها تعطي الفائدة التاريخية التي لم تعطها أي مجموعة أرشيفية أخرى سواها في وثائق تاريخ الحجاز إبان القرن الثاني عشر/الثامن عشر الميلادي.

ويعد السجل الثاني أهم السجلات وأكبرها من ناحية عدد الأوراق، أو الفترة الزمنية التي يتضمنها، إذ يحتوي على ٣٧٥ ورقة، يدوّن لأطول فترة تاريخية، حيث يبدأ من ١٣ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٤م، وينتهي في ١٧ شوال ١٢١٤هـ/١٧٩٩م(٤٠).

وعلى الرغم من أن السجل الأول يعد أقل الفترات الزمنية إذ يبدأ من أواخر ربيع أول سنة ١١٥٤هـ/١٧٤١م، حتى ٢٠ شعبان سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م؛ إلا أنه تراجع مدة ثلاث سنوات وأشهر فقط سجلت به أكبر عدد من المسلسلات الوثائقية من رقم ١ إلى رقم ٦٨٤.

وعلى الرغم من أن السجلات الثلاثة - محل الدراسة - لم تبدأ مع بداية العام في غرة شهر المحرم، فإن البحث يرى أن السجلات كانت بدايتها في شهر المحرم من كل عام؛ يؤكد ذلك أن السجلات الأربع الأخيرة من المجموعة الموجودة كلها تبدأ مع غرة شهر المحرم، وبالتالي فإن ما نقص من كل سجل منها هو الفترة الأولى من العام المذكور في المسلسلات المدونة، وعلى سبيل المثال فإن السجل الأول يبتدئ من أواخر شهر ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م حتى نهاية شهر ربيع الأول من السنة نفسها، وهكذا مع باقي السجلات،

(٤٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س٢ م١ ص١.

ويتأكد لدينا إصابة سجلات الديوان العالي بيد الإهمال والفساد، يوضح ذلك ما أصاب السجل الثاني بتلك العوامل؛ فشابه الاضطراب، والتداخل، والتخريم، والتلف، حيث يبدأ بمسلسلة رقم ١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م، وتسير مسلسلاته الوثائقية بانتظام حتى المسلسلة رقم ٢٧٨[٤١] التي تعقبها مسلسلة رقم ٣٠٣[٤٢]، ثم تسير بترتيب إلى مسلسلة رقم ٣٧٧[٤٣]، وبعد ذلك يعود السجل إلى مسلسلة رقم ٢٧٩[٤٤]، وتستمر حتى مسلسلة ٣٢٦[٤٥]، إذ ينتهي السجل بمسلسلة ٦٠٩[٤٦] في صفحة رقم ٣٧٠ آخر صفحات السجل.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن ما فُقد من السجل ذاته هي المواد المتعلقة بالفترة من ٢٠ شعبان ١١٥٧هـ/١٧٤٤م حتى ١٣ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

وصف السجلات:

وهذه السجلات جميعها من حيث الشكل من النوع المستطيل، مقياسها ما بين ٤٦ إلى ٥٠ سم طولاً، ومن ١٥ إلى ٢٠سم عرضًا تقريبًا، وسطورها ما بين ٦٠ إلى ٩٠ سطرًا في الصفحة الواحدة، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد فيما بين ٢٠ إلى ٢٥ كلمة، وتحتوي كل صفحة من صفحات السجل على مسلسلة[٤٧] أو أكثر[٤٨]، حتى إنها تصل في بعض الأحيان إلى أربعة مسلسلات في

(٤١) المصدر السابق: س٢ م٢٧٨ ص١٩١.
(٤٢) المصدر السابق: س٢ م٣٠٣ ص٢١٨.
(٤٣) المصدر السابق: س٢ م ٣٣٧، ص٢٢٥.
(٤٤) المصدر السابق: س٢ م٢٧٩ ص١٩٢.
(٤٥) المصدر السابق: س٢ م٣٢٦ ص٢٤٥.
(٤٦) المصدر السابق: س٢ م٦٠٩ ص٣٧٠.
(٤٧) المصدر السابق: س١ م٢٢ ص١٣.
(٤٨) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦، س٢ م٢٩١ ص١٩٩.

الصفحة الواحدة[٤٩]، بينما في أحيان أخرى كانت المسلسلة الواحدة تدون في أكثر من خمس ورقات[٥٠]، وربما أكثر[٥١].

وعدد الصفحات في السجلات الثلاث على الترتيب ٣١٨، ٣٧٥، ١٩٠ صفحة كتبت كلها بالمداد الأسود سوى بعض الفرمانات العثمانية، فإن بعضها قد كتب بالمداد الأحمر.

لغة سجلات الديوان العالي:

كتبت سجلات الديوان العالي بلغتين: الأولى اللغة العربية، والثانية اللغة التركية العثمانية المكتوبة بالحروف العربية.

فأما اللغة التركية العثمانية فقد سجلت بخط عربي رقعة[٥٢] جميل، أو بالخط النسخ المعتاد[٥٣]، وكان تفرد لكل فرمان أوراق خاصة في السجل، فلا يدون مع مسلسلات أخرى[٥٤]، لذلك من الصعب أن نجد فرمانًا تركيًا، أو وثيقة باللغة التركية قد ضمت إلى وثيقة عربية في صفحة واحدة، وهو أسلوب سهل الترجمة لمن يملك معرفة باللغة العثمانية ذات الحروف العربية.

أما عن اللغة العربية فقد اختلف الوضع في طريقة تسجيلها في تلك السجلات على النقيض تمامًا؛ إلا في بعض الأحوال النادرة التي دونت فيها بخط جميل تسهل قراءته، لأنها في معظم[٥٥] الأحيان كتبت بخط رديء، وأسلوب ركيك؛ يتأكد من خلاله أن كاتبه ليس من العلماء الذين يملكون دراية متوسطة بالأسلوب، ولا بالخطاط الماهر

(٤٩) المصدر السابق: س١ المسلسلات من ١٩٣ إلى ١٩٦ ص٩٤، س٢ ٣١٣ إلى ٣١٧، ص٢١٧.
(٥٠) المصدر السابق: س٢ م٢٨٨ ص١٩٦، ١٩٩.
(٥١) المصدر السابق: س١ م٣٢٥ ص١٥٩، ١٦١.
(٥٢) المصدر السابق: س١ م٣٢٩ ص١٦٢.
(٥٣) المصدر السابق: س٢ م٥٠٢ ص٣١٢، ٣١٣.
(٥٤) المصدر السابق: س٢ م٥٠١ ص٣١٢.
(٥٥) المصدر السابق: س٢ م٣٧٩ ص٢٥٠.

المتأنق، فبدا فيه شيوع الأخطاء اللغوية والإملائية بصورة جلية[٥٦]، وندر وجود ألفاظ قوية معبرة أو أسلوب فصيح، إذ كانت الركاكة في أسلوب عرض تلك الوثائق واضحة، يضاف إلى ذلك الضعف، أن الخط قليل الإعجام[٥٧]، ويبدو أن الكاتب كان يسجل بسرعة شديدة أفقدته حسن الخط، أو وضع النقاط على الحروف بصورة طبيعية.

وبعد هذا العرض فإن وجود تلك الصعوبات لا يمنع قيام الباحثين بجهود جادة من أجل الاهتمام بتلك المجموعة المهمة في تاريخ الحرمين الشريفين، وذلك في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.

ثانيًا- الدراسة النقدية:

وأما من الناحية النقدية فهذه المجموعة تحتوي على العديد من الإشهادات الشرعية التي تخص وثائق الحرمين الشريفين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإدارية وغيرها، وذلك من خلال إشهادات متنوعة كإيصالات وثائق الصرة الشريفة، والكسوة الشريفة، والخزينة الإرسالية، والحجج الشرعية، والمقررات (الضرائب)، وإسقاطات القرى الخاصة بأوقاف الحرمين الشريفين، وهو ما سوف نتحدث عنه بالتفصيل:

(أ) وثائق الصرة الشريفة:

والصرة الشريفة هي مصطلح تاريخي، يُقصد به ما كان يرسل في العصر العثماني، من مصر إلى الحجاز من مخصصات نقدية وعينية، وهي تحتوي على ما يلي:

(١) الصرة الميرية (الأميرية): المرسلة من قبل الإدارة في مصر إبان

(٥٦) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦.

(٥٧) كانت ظاهرة في السجلات الستة عشر وليس في الثلاثة محل البحث، وكانت جلية بحيث لا تخلو صفحة في تلك السجلات منها (الباحث).

العصر العثماني، خاصة في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، وهي تحتوي على الالتزامات المصرية التي كانت ترسل من مصر إلى الحجاز في كل عام(٥٨).

(٢) صرة الأوقاف: وهي مجموعة الأوقاف المصرية التي تنتمي إلى العصر العثماني، وما قبله من عصور، وهي من خيرات المصريين والأتراك، وغيرهم(٥٩).

(٣) الصرة الرومية: وهي مجموعة المخصصات التي تبرع بها أهل الخير من الأتراك الذين تولوا بعض الوظائف في مصر، بالإضافة إلى بعض السلاطين، مثل: صدقات السلطان سليمان القانوني، والسلطان إبراهيم، وغيرهم، وهي صدقات تختلف عن الأوقاف السابقة(٦٠).

(٤) صرة دار السعادة: وهي صرة خاصة لا يعرف الباحث، ولم يجد فيما قرأ من مصادر ما يفيد شيئًا عن تاريخ بداية الموضوع؛ اللهم إلا ما وجد من أن هذه الأموال أُرسل منها إبان القرن الثاني عشر/الثامن عشر الميلادي.

وأنها كانت ترسل من مصر إلى الشام، ومن الشام إلى الحجاز(٦١)، ولم يظهر أي سبب لهذا الأمر مما يدفع إلى القول بأن الأمر يحتاج مزيدًا من البحث.

والصرة الشريفة بذلك تختلف عن الصرة الهمايونية التي كانت

(٥٨) المصدر السابق: س٢ م٤٠٦ ص٢٦٥، م٤٠٩ ص٢٦٧.

(٥٩) المصدر السابق: س٢ م٤٤٥ ص٢٩٠، م٣٦٤ ص٢٤٤..

(٦٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الروزنامة، دفتر صرة رومية أهالي حرمين شريفين واجب سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م، دفتر رقم ٥٣٥ سلسلة عمومي ٥٣٣٣ حفظ نوعي ٩٠ مخزن تركي١، ودفتر سنة ١٢١١هـ/١٧٩٧م رقم ٤٤٦ مسلسل عمومي ٥٩٣٨ حفظ نوعي ٦٩٥ مخزن تركي١.

(61) Shaw: Op. Cit, p 260, 261.

ترسل من إستانبول مباشرة مع أمير الحاج التركي، ورجال الإدارة التركية في آسيا الصغرى(٦٢).

وتكثر إيصالات أو إشهادات الصرة الشريفة داخل هذه السجلات، وتهتم بها اهتمامًا كبيرًا، فتدون هذه الإيصالات في بركة الحاج(٦٣)، بمحضر من الشهود، والأعيان، وقاضي القضاة العثماني في مصر(٦٤)، ويذكر في كل إيصال على حدة كل ما يخص الوقف التابع له الإيصال(٦٥)، وبالتفصيل مثل: ناظر

(٦٢) كانت الصرة الهمايونية ترسل من إستانبول، ومعنى همايون بمعنى سلطاني أو ملوكي نسبة إلى السلطان أو الملك، وهي نسبة بمعنى صرة السلطان أو الملك، وأول من أرسلها بايزيد الأول وابنه السلطان محمد، ثم ابنه السطان مراد الثاني، وظلت ترسل حتى القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

إسماعيل حقي أوزون جارشلي: أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة د/ مراد خليل، بغداد، العراق ١٩٨٩م، ص٢٥ وما بعدها.

ومحمد علي الأنسي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، القاهرة د.ت، ص٥٣٣.

(٦٣) بركة الحاج: قرية مصرية قديمة كانت تعد مصيفًا للأغنياء كان يخرج منها قافلة الحاج المصرية شرق المرج، وكانت تسلم فيها كل الأمانات الخاصة بالحجاز إلى أمير الحاج المصري بحضرة الباشا ورجاله وقاضي القضاة، وظل هذا الوضع هو المتبع خلال العصر العثماني غير أنه في سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م لم تخرج القافلة من بركة الحاج، وإنما خرجت عن طريق البحر، وسلمت كل الأمانات إلى ناظر صرة الحرم المكي أو المدني بالديوان العالي بالقلعة.

دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س٣ م٣١ ص١٧ والورثيلاني، أبو الحسن الجزائري (ت ١١٧٩هـ): نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، ص ٢٦٨،٢٦٩، أحمد الرشيدي (ق ١٢هـ): حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج، تحقيق د/ ليلى عبداللطيف أحمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٠م ص٣٢، ٣٣. ومحمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ق٢ ج١ ص٣١.

(٦٤) قاضي القضاة العثماني: هو رئيس القضاة، وكان على المذهب الحنفي ويرأس القاضي المالكي والشافعي والحنبلي، ويحصل في قلعة المكرمة على راتب قدره ٣٦٦ أردب من القمح بالإضافة إلى راتب قدره (١٠١٨١) من البارات، وفي المدينة المنورة، كان يحصل على القدر نفسه من القمح.

إسماعيل حقي أوزون: أمراء مكة في العهد العثماني، ص ص٨٧، ٨٨.

(٦٥) يراجع كأمثلة س١ م٢٠٠ ص٩٥، س٣ م٢٨ ص١٦.

الوقف[٦٦]، ومباشره[٦٧]، وشاهده[٦٨]، وقاضي القضاة في سنة خروج القافلة[٦٩]، وتوقيع أمير الحاج على الإيصالات المذكورة ومعه

(٦٦) ناظر الوقف: أهم الشخصيات الإدارية في الوقف فهو المشرف العام على إدراته ويعين حسب شروط الواقف، وكان في مصر العثمانية نوعان من النظار هما: الأول: الناظر الأدبي وهو السلطان أو الصدر الأعظم، أو شيخ الإسلام، أو الباشا، أو الكتخدا، وهو وكيل الباشا والثاني: الناظر الفعلي، وكان غالبًا من أغوات دار السعادة خاصة من بداية القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي.

أرشيف وزارة الأوقاف: حجة وقف السلطان مراد الثالث، حجة شرعية رقم ٩٠٦، حجة والدة السلطان مراد المعروف بالخاصكية القديمة، حجة شرعية رقم ٩٠٧ ص٢٢، حجة وقف إسكندر باشا، حجة شرعية رقم ٩١٨ ص٣٥، حجة وقف داود باشا حجة وقف شرعية رقم١١٧٦، ص٤٤.

د/ مصطفي محمد رمضان: وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني، بحث مقدم إلى مؤتمر مصادر تاريخ الجزيرة، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٩ ص٢٠، ود/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص١٨، ٢٠.

(٦٧) المباشر: هو أحد الموظفين الإداريين بالوقف ويشترط فيه أن يكون مشهورًا بالعفة والتدبير في كتابته ومباشرته يوم المصير وأن يكون عارفًا بالمباشرة أصلاً وخصمًا، وكتابة قوائمها، وقد تولى هذه الوظيفة القضاة والمشايخ، والأشراف والأعيان، والعامة والأتراك، والمصريون.

أرشيف وزارة الأوقاف: حجة صرة وقف صلاح الدين الأيوبي على الخبزية بالمدينة المنورة، حجة شرعية مؤرخة سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٢م، تحت رقم ١٧٨٢، ج١، وحجة المرادية لسنة ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢٢ تحت رقم ١٤٧٨.

ود/ محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ص٩٤، ٩٥، محمد علي فهيم: مخصصات الحرمين الشريفين، ص١٣٩ وما بعدها.

(٦٨) الشاهد: من الوظائف إذ هي من الشهادة والمشاهدة فهو رقيب على أحوال الوقف، كما أنها وظيفة فقهية قضائية، وقد تولى هذه الوظيفة كثير من المصريين والأتراك، وكان معظمهم من القضاة، بما يؤكد أن معظم أصحاب هذه الوظيفة كانوا مراقبين لصالح الإدارة العثمانية في مصر وإستانبول.

أرشيف وزارة الأوقاف: حجة وقف السلطان مراد رقم ٩٠٦، ص٣٨، إيصال وقف الدشيشة المرادية، حجة شرعية رقم ١٤٧٢، حجة وقف السلطان الغوري حجة رقم ٧٨٨، ص٩٤.

ودار الوثائق القومية: حجة وقف محمد علي باشا المتوفى ١٠٢٠هـ/١٦١١، طيات رقم ٣٥٩ أمراء وسلاطين.

(٦٩) الأرشيف نفسه، سجلات الديوان العالي: س١ م١٨٨، ص٩١، س٢ م٤٣٣، ص٢٩٠ وس٣ م٣١، ص١٧، م٢٩، ص١٧

أمين الصرة[٧٠]، وصرافها[٧١].

وتوضح الإشهادات أوقاف السلاطين، والباشوات، والأغوات، بالإضافة إلى أوقاف النساء، ووقف الحرمين الشريفين، الذي كان يعد وقفًا خيريًا يضم الخيرات التي أُرصدت من قبل الفقراء ومتوسطي الحال من الأفراد.

ويمكن من خلال دراسة تلك الإشهادات متتابعة، الحصول على قوائم بيبليوجرافية لأمراء الحاج، وكل أصحاب الوظائف المعنية بهذا الأمر من قضاة وأمناء وشهود أو نظار، بالإضافة إلى ما يخص الوقف من ناحية إدارته المالية، أو الرقابية، أو وظائفهم التي تولوها قبل القيام بوظائفهم على شؤون الحرمين الشريفين في مصر أو في الحجاز[٧٢]، أو غير ذلك.

وفصلت إشهادات الأوقاف في ذكر الريع المرسل كاملاً، ثم وضحت أوجه الصرف بالتفصيل، أما أهم الأوقاف التي سجلت لها

(٧٠) أمين الصرة: هو المسؤول المالي في إدارة الصرة الشريفة، وكان يتحمل المسؤولية كاملة مع أمير الحاج المصري، والمسؤول الثاني في تسليم المخصصات الحجازية، وكان الشيخ الجزيري الأنصاري من أهم الذين تولوا تلك الوظيفة لأكثر من خمسين سنة، وكانت أهم وظيفة في إدارة الصرة طوال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.

المصدر السابق: س١ م٤٤٦، ٢٩٠، م٤٥٨، ص٢٩٦، م٢٨٨ ص٣٠٤.

والجزيري الأنصاري: درر الفوائد، ص١٢٥، ١٣١.

(٧١) صراف الصرة: وهي وظيفة ذكرتها الوظائف إلا أنها لم تذكر مهامًا إلا أن الواضح من خلال اسم هذه الوظيفة أن صاحبها منوط به صرف الأموال المقررة إلى أصحابها وذلك عندما يتسلمها من أمير الحاج ومباشر الصرة في الحجاز، فيقوم بتوزيعها مع المسؤولين بالمسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، وتولاها بعض العلماء والأعيان والأتراك.

أرشيف وزارة الأوقاف: حجة بإيصال وقف الخبزية لسنة ١١٧٣هـ/١٧٥٩م تحت رقم ١٨١٩، ١١٨٠١/١ج، وحجة عماد الدين إسماعيل، وصلاح الدين الأيوبي حجة رقم ٧٩٦/١٠٩٦/١ج، وكذا حجة بالعنوان نفسه تحت رقم ١٣٣٦/١٥٤٦.

(٧٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي: س١ م١٨٨، ص٩١، م١٨٩، ص٩١ م١٩٠ ص٩٢، م١٩٢، ص٩٣. م١٩٤ ص٩٤، م١٩٥ ص٩٤،٩٥ .

إيصالات فهي ما يلي:

- وقف صلاح الدين الأيوبي(٧٣).
- وقف الدشيشة الكبرى(٧٤).
- وقف الحرمين الشريفين(٧٥).
- وقف المرادية(٧٦).
- وقف المحمدية(٧٧).
- وقف الأحمدية(٧٨).
- وقف السلطان محمود الأول(٧٩).

(٧٣) المصدر السابق: س٢ م٣٦٩، ص٢٦٩، ص٢٤٦ م٣٨٦ ص٢٥٣.

(٧٤) المصدر السابق: س١ م١٩٤ ص٩٤، س٢ م٤٧٨، ص٢٣١، م٣٣٤ ص٢٢٤، م٣٨٥ ص٢٥٢، ٢٥٣، م٤٣٧، ص٢٨٦، م٤٥٠ ص٢٩٢، م٤٧١ ص٢٩٩، م٤٧٩ ص٣٠٢، م٤٨٥ ص٣٠٣، س٢، م٢٥٦ ص١٨١، م٣٠٢ ص٢١٩ .

(٧٥) المصدر السابق: س١ م١٩١، ص٩٣، م٤٧٤ ص٢٣٠، س٢ م٣٣٥ ص٢٢٤، م٣٣٨ ص٢٥١، م٤٢٣، ص٢٨٢، م٤٥١ ص٢٩٢، م٤٨٠ ص٣٠٢، م٤٨٦، ص٣٠٣ م٢٥٤ ص١٨٠-١٨١ م٣١٨ ص٢١٨.

(٧٦) المصدر السابق: س١ م١٩٠ ص٩٢، م٤٧٦ ص٢٣٠ ص٢٣١، م٤٨٣ ص٢٣٢ س٢ م٣٣٣ ص٢٢٤ م٢٨٨ ص١٩٦، م٢٦٦ ص٢٤٥،٢٤٦، م٣٨١ ص٢٥١ م٤٢٤ ص٤٧٧ ص٣٠١ م٤٨٩ ص٣٠٤ م٢٤٢ ص١٧٦-١٧٧، م٢٥٩ ص١٨٢، م٣١٠ ص٢١٦.

(٧٧) المصدر السابق: س١ م٤٧٤ ص٢٣٠، س٢ م٣٣٠، ص٢٢٣، م٢٨٧ ص١٩٥،١٩٦، م٣٧٥ ص٢٤٨ م٢٨٧، ص٢٥٣ م٣٩٣ ص٢٥٦، م٤٢٦ ص٢٨٣ م٤٣٩ ص٢٨٦ م٤٤٧ ص٢٩١، م٤٦٩ ص٢٩٨ م٤٨٢ ص٣٠٢ م٤٩١ ص٣٠٤، م ٢٦٠ ص١٨٢، ١٨٣، م٣١٧ ص٢١٨.

(٧٨) المصدر السابق: س١ م١٩٣ ص٩٣-٩٤، م٤٧٥ ص٢٣٠، س٢ م٢٨٢ ص١٩٤ م٢٩١، ص١٩٩، م٣٧٣، ص٢٤٨، م٣٨٤ ص٢٥٢، م٣٩١ ص٢٥٥، م٤٩٥ ص٢٩٣، م٤٦٦ ص٢٩٨، م٤٧٨، ص٣٠١، م٤٨١ ص٣٠٢ م٤٨٨ ص٣٠٤، م٤٣٦ ص٢٨٥.

(٧٩) المصدر السابق: س١ م١٨٩ ص٩١-٩٢، م٤٧٦ ص٢٣٠-٢٣١، م٤٨٣ ص٢٣٢، س٢ م٣٣٣ ص٢٢٤ م ٢٨٨ ص١٩٦ م٣٦٦ ص ٢٤٥-٢٤٦، م٣٨١ ص٢٥١ م٤٢٤ ص٢٨٢ م٤٣٨ ص٢٨٦ م٤٥٢ ص٢٩٢، م٤٧٠ ص٢٩٩، م٤٧٧ ص٣٠١ م٤٨٩ ص٣٠٤ م٢٤٢ ص١٧٦-١٧٧، م٢٥٩، ص١٨٢، م٣١٠ ص٢١٦، م٤٣٣ ص٢٨٥ م٤٣٥ ص٢٨٥، ٤٥٤ ص٢٩٣ م٤٦٢ ص٢٩٧ م٤٧٥ ص٣٠١ م٤٩٠، ص٣٠٤، ص٤٣٦ ص٢٨٥

- وقف السلطان مصطفى الأول[٨٠].
- وقف علي باشا السبكي[٨١].
- وقف إسكندر باشا[٨٢].
- وقف سنان باشا[٨٣].
- وقف بشير أغا[٨٤].
- وقف محمد أبو سعيد وكيل أغوات دار السعادة[٨٥].
- وقف محمد طابان باشا[٨٦].
- وقف الخاصكية القديمة[٨٧].
- وقف الخاصكية المستجدة[٨٨].
- وقف خاتون ؟؟[٨٩].

(٨٠) المصدر السابق: س٢ م٣٢٦، ص٢٢٢، م٢٨١، ص١٩٣-١٩٤ م٣٧٢ ص٢٤٧، م٣٨٣ ص٢٥٢ م٣٩٥ ص٢٥٦ م٤٢٢ ص٢٨٢، م٤٣١ ص٢٨٥، م٤٤٨ ص٢٩١ م٤٦٧ ص٢٩٨، م٤٧٦ ص٣٠١ م٤٨٧ ص٣٠٤ م٣١٢ ص٢١٦.

(٨١) المصدر السابق: س١ م١٩٨ ص٩٥، ٤٨٠ ص٢٣٢ س٢ م٣٢٤ ص٢٢٢، ٢٨٣ ص١٩٤، م٣٧١ ص٢٤٧، م٣٨٢ ص٢٥٢، م٣٩٢، ص٢٥٦.

(٨٢) المصدر السابق: س١ م١٩٧ ص٩٥،٩٤ س٢ م٤٦٤ ص٢٩٧.

(٨٣) المصدر السابق: س١ م١٩٥ ص٩٤ م٤٧٧ ص٢٣١، س٢: م٣٣٢، ص٢٢٤، م٢٩٢ ص٢٠٠، م٤٤٠ ص٢٨٦.

(٨٤) المصدر السابق: س٢ م٤٦٥ ص٢٩٧.

(٨٥) المصدر السابق: س٢ م٣٣١ ص٢٢٣، م٣٨٤، ١٩٤ م٣٧٠ ص٢٤٧ م٣٨٨ ص٢٥٣، م٣١٣ ص٣١٧.

(٨٦) المصدر السابق: س١ م١٩٩ ص٩٥، س٢م٣٢٥ ص٢٢٢، م٣٦٨ ص٢٤٦ م٤٢٧ ص٢٨٣ م٤٦٠ ص٢٩٦.

(٨٧) المصدر السابق: س١ م٢٠٠ ص٩٥، م٤٨٢ ص٢٣٢، س٢ م٣٢٨ ص٢٢٣ م٢٨٠ ص١٩٣ م٣٦٧ ص٢٤٦، م٤٢٥ ص٢٨٣، م٤٣٢ ص٢٨٥، م٤٤٦ ص٣٩٠، م٤٦٣ ص٢٩٧، م٢٥٥ ص١٨١ م٣١٤ ص٢١٧.

(٨٨) المصدر السابق: س١ م١٩٢ ص٩٣ م٤٨١ ص٢٣٢ س٢ م٣٢٩ ص٢٢٣ م٣١١ ص٢١٦ .

(٨٩) المصدر السابق: س٢ م٤٥٩ ص٢٩٦.

وتفيد كذلك في الكثير من المعلومات التاريخية الدقيقة، والمهمة في ظل غياب حجة الوقف الأصلية وافتقادها، التي أوقفها صاحبها على الحرمين الشريفين في تاريخ سابق على الإيصالات المدونة في تلك السجلات(٩٠).

كما أن تلك السجلات توضح من ناحية أخرى شروط الواقف، إذ تشرح بالتفصيل ما يصرف من الوقف على مصارفه، وهي طريقة غير مباشرة يفهم منها شروط الوقف بعد افتقاد الحجة الأصلية، فتفصل القول في أوجه الصرف المختلفة سواءً كان ذلك على منشأة تعليمية(٩١)، أو اجتماعية(٩٢)، أو الأهالي، أو قراءة(٩٣) القرآن الكريم على روح رسول الله ﷺ(٩٤)، أو أرواح الواقفين(٩٥)، أو رواتب القراء بالحرمين الشريفين(٩٦).

وقد يكون الإشهاد على مؤسسة علمية، أو اجتماعية، فيوضح ما على المكتب، والمدرسة(٩٧)، أو المكتبة، أو الرباط(٩٨)، أو الزاوية(٩٩)، أو التكية وغير ذلك(١٠٠) مما هو للطلبة والمدرسين(١٠١)، أو حتى شؤون

(٩٠) المصدر السابق: س١ م١٩٩ ص٩٥ س٢ م٤٦٠، ص٢٩٦، م٣٨٦ ص٢٥٣، م٤٧٨ ص٢٣١، م٢٨٨ ص١٩٦.

(٩١) المصدر السابق: س١ م٤٧٧ م٢٣١ س٢ م٢٩٢ ص٢٠٠.

(٩٢) المصدر السابق: س١ م٢٠٠ ص٩٥، س٢ م٢٥٤ ص١٨٠-١٨١، م٤٨١ ص٣٠٢.

(٩٣) المصدر السابق: س١ م١٩١ ص٩٣، س٢ م٢٥٤ ص١٨٠-١٨١، م٤٨١ ص٣٠٢.

(٩٤) المصدر السابق: س١ م٤٧٦ ص٢٣٠ س٢ م٢٨٨ ص١٩٦ م٣٦٦ ص٢٤٥، م٢٤٢ ص١٧٦-١٧٧، م٢٥٩ ص١٨٢، م٣١٠ ص٢١٦.

(٩٥) المصدر السابق: س١ م٣٢٥ ص١٥٧، ١٦١.

(٩٦) المصدر السابق: س١ م١٩٧ ص٩٤-٩٥ س٢ م٤٦٤ ص٢٩٧.

(٩٧) المصدر السابق: س١ م٤٧٧ ص٣١، س٢ م٣٣٢ ص٢٢٤، م٤٤٠ ص٢٨٦.

(٩٨) المصدر السابق: س١ ١٩٤ ص٩٤ س٢ م٤٣٤ ص٢٢٤، م٣٨٥ ص٢٥٢ م٤٣٧ ص٢٨٦ م٤٥٠ ص٢٩٢.

(٩٩) المصدر السابق: س١ م٤٧ ص٢٣١، س٢ م٤٤٠ ص٢٨٦.

(١٠٠) المصدر السابق: س١ م٤٧٦ ص٢٣٠ م٤٨٢ ص٢٣٢، م٤٨٣ ص٢٣٢، م٤٦٠ ص٢٩٦، س٢ م٣٣٣ ص٢٢٤، م٢٨٨ ص١٩٦ م٤٥٢ ص٢٩٢.

(١٠١) المصدر السابق: س١ م٤٧٧، ص٢٣١ س٢ م٤٤٠ ص٢٨٦.

الإدارة لكل مؤسسة[١٠٢]، وهنا يعطي الباحث مثالين، الأول عن مؤسسة علمية، والثاني عن مؤسسة اجتماعية.

الأول: عن المؤسسة العلمية، ونأخذ وقف بشير أغا مثلاً على الفائدة التاريخية لهذه السجلات، فبعد الديباجة السائدة التي تبدأ بها الوثيقة غالبًا والتي مطلعها: "هو أنه ببركة الحاج الشريف المصري، بين يدي سيدنا ومولانا قاضي الديوان العالي، وعثمان بك ذو الفقار أمير الحاج الشريف حالاً ... تقول: "ما هو برسم أهالي المدينة المنورة على ما يتبين فيه ما هو براى (بهدف) مدرسة ومشيخة إنشاء الواقف بشير أغا - المشار إليه أعلاه - بالمدينة المنورة ومصاريف خمسة وعشرون(*) ألف نصف فضة ديواني وتسعمائة وعشرون وخمسة أنصاف فضة ديوانية[١٠٣].

والثاني: عن مؤسسة اجتماعية تتمثل في التكية تقول الوثيقة: "هو أنه ببركة الحاج الشريف بين يدي سيدنا ومولانا قاضي القضاة ..... أن أمير الحاج تسلم مبلغ مئة ألف نصف فضة ديوانية، وخمسة وعشرون(*) ألف نصف فضة ديوانية على ما يتبين فيه: "ما هو براى مكة المشرفة ستون ألف نصف فضة ديوانية، وما هو براى (أي بهدف) تكية المدينة المنورة على الحال بها أفضل الصلاة والسلام ستون ألف نصف فضة ديوانية، وخمسة آلاف نصف فضة ديوانية" وذلك صرة وقف الخاصكية القديم عن سنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م[١٠٤].

كما كانت على وظائف منها: ما هو للأغوات[١٠٥]، أو الأشراف[١٠٦]، أو من سواهم.

---

(١٠٢) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦، س٢ م٣٦٤ ص٢٤٤-٢٤٥ .

(*) الأخطاء اللغوية واردة في نص الوثيقة. وقد حافظ الباحث على الأمانه العلمية.

(١٠٣) المصدر السابق: س١ م١٩٥ ص٩٤.

(١٠٤) المصدر السابق: س١ م٢٠٠ ص٩٥.

(١٠٥) المصدر السابق: س١ ص٤٧٧ ص٢٣١ م٤٤٠ ص٢٨٦.

(١٠٦) المصدر السابق: س١ م٤٨٢ ص٢٣٢ س٢ م٢٨٨ ص١٩٦، م٤٦٣ ص٢٩٧.

ومن خلال دراسة إشهادات الصرة الشريفة تبين أن معظم الأوقاف على الحرمين؛ تولى نظارتها كبار رجال مصر آنئذ، فتولى النظارة أصحاب المناصب الكبرى مثل: شيخ البلد(١٠٧)، وقائمقام(١٠٨) مصر المحروسة(١٠٩)، وكتخدا الجاويشية(١١٠)، وكتخدا مستحفظان قلعة مصر المحروسة(١١١)، وكتخدا عزبان(١١٢)، وأغا متفرقة باشي(١١٣)، بالإضافة إلى أغوات دار السعادة(١١٤)، ومن خلال هذه الإشهادات يمكن الحصول على قوائم بأسماء أصحاب تلك الوظائف بصورة غزبان شبه متكاملة، قل أن يوجد لها نظير في مجموعة أخرى من المجموعات الأرشيفية التي تخص الحجاز خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وذلك لشريف مكة، وأمراء ينبع، وشيخ الحرم المكي في جدة، وشيخ الحرم المدني بالمدينة المنورة، فضلاً عن نظار الأوقاف(١١٥)، ومباشريهم(١١٦)،

(١٠٧) المصدر السابق: س٢ م٢٥٥ ص١٨١، م٢٥٦ ص١٨١، م٢٥٧ ص١٨٢، م٢٦٠ ص١٨٢-١٨٣.

(١٠٨) قائمقام: هو وكيل الباشا أو الكتخدا، وهو المنصب الذي يلي الباشا، فهو كتخدا الباشا أي وكيله وهو كتخدا أحد الوجاقات مثل كتخدا عزبان أي وكيل الفرقة العسكرية التي تسمى عزبان، وهكذا.
د/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص١٩٤، ١٩٥.

(١٠٩) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س٢ م٢٥٣ ص١٨٠، م٣١١ ص٢١٦.

(١١٠) المصدر السابق: س١ م٣٢٥ ص١٥٧، م١٩٠ ص٩٢، م٤٧٤ م٢٣٠، س٢ م٣١٦ ص٢١٧.

(١١١) المصدر السابق: س١ م١٩١ص٩٣ م١٩٩ ص٩٥، س٢ م٤٥٩ ص٢٩٦.

(١١٢) المصدر السابق: س١ م٤٧٤ ص٢٣٠ م٤٨٣ ص٢٣٢.

(١١٣) المصدر السابق: س١ م١٩٨ ص٩٥ م٤٨٠ ص٢٣٢.

(١١٤) المصدر السابق: س١ م١٩٣ ص٩٣، ٩٤، م١٩٥ ص٨٩٤ م٤٧٥ ص٢٣٠.

(١١٥) المصدر السابق: س١ م١٨٨ ص٩١، م١٩٥ ص٩٤، م٢٠٠ ص٩٥ م٤٧٤ ص٢٣٠، م٤٧٥ ص٢٣٠، م٤٧٦ ص٢٣١.

(١١٦) المصدر السابق: س١ م١٨٩ ص٩١، م٤٧٩، ص٢٣١، م٤٧٦ ص٢٣١ س٢ م٣٣١ ص٢٣٢، م٢٩١ ص١٩٩، م٩٢، ص٢٠٠.

والكتاب[١١٧]، والقضاة الأحناف[١١٨]، وصرافي الصرة الشريفة[١١٩]، وأمناء الصرة[١٢٠]، وأمير الحاج المصري[١٢١]، وأغوات الحرم النبوي الشريف.

(ب) الكسوة الشريفة:

وهي ما تكسى وتزين بها الكعبة المشرفة من قديم الزمان، حتى قبل الإسلام، مرورًا بالعصور الإسلامية المتتالية، وكانت تكلف أموالاً طائلة[١٢٢].

ومن خلال المصادر - المتاحة - يتضح أنه كان للكسوة الشريفة في مصر ابتداءً من العصر المملوكي إدارة كاملة، كانت تسمى نظارة كسوة الكعبة المشرفة، وكان لناظر الكسوة المشرفة، والعاملين معه شأن كبير في مصر في القرون المختلفة؛ خاصة القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي[١٢٣].

وقد ألحق بكسوة الكعبة الشريفة خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي كسوة الحجر والمقام، وكيس مفتاح

(١١٧) المصدر السابق: س١ م١٩٢ ص٩٣، ٤٨٣، ص٢٣٢ م٤٨٤ ص٢٣٢، س٢ م٣٧٩ ص٢٥٠ م٣٨٨ ص٢٥٣ م٤٢٦ ص٢٨٣.

(١١٨) المصدر السابق: س١ م١٩٥ ص٩٤ م٤٨٠ ص٤٨٢ ص٢٣٢، م٤٨٣ ص٢٣٢ س٢ م٤٤٥ ص٢٩٠ م٤٤٦ ص٢٩٠ م٤٦٢ ص٢٩٧.

(١١٩) المصدر السابق: س١ م١٩١ ص٩٣ م١٩٥ ص٢٩٤ م١٩٦ ص٩٤ س٢ م٣٢٤ ص٢٢٢، م٣٣٣ ص٢٢٤ م٣٣٤ ص٢٢٤ م٢٨٣ ص١٩٤ م٤٨٥ ص٣٠٣ م٤٩٠ ص٣٠٤.

(١٢٠) المصدر السابق: س١ م١٩٣ ص٩٣-٩٤، م١٩٧ ص٩٤،٩٥ م١٩٨ ص٩٥، س٢ م٢٨١ ص١٩٣،١٩٤، م٢٨٧، ص١٩٥-١٩٦، م٢٩١ ص١٩٩ م٣٨٧ ص٢٥٣.

(١٢١) المصدر السابق: س١ م١٩٠ ص٩٢، م١٩٢ ص٩٣، ١٩٥ ص٩٤، م٢٠٠ ص٩٥، س٢ ٣٩٤ ص٢٥٦ م٤٢٧ ص٢٨٣ م٤٣٤ ص٢٨٥، م٤٤٦ ص٢٩٠، م٤٥٨ ص٢٩٦ م٤٨٨ ص٣٠٤.

(١٢٢) د/ السيد محمد الدقن: كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٣ وما بعدها.

(١٢٣) الملطي، خليل بن شاهين (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م): نزهة الأساطين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق د/ محمد كمال عز الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ص١٠٤،١٠٦.

باب الكعبة، وبعض الستائر والبسط التي كانت تزين بها بعض الأضرحة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالإضافة إلى كسوة الحجرة النبوية المشرفة(١٢٤).

وكانت تصنع هذه الكسوة في فترة البحث في قصر يوسف داخل قلعة الجبل بمصر؛ إذ كان في هذا القصر هيكل مجسم على هيئة وشكل الكعبة، وكان العمال والفنيون يقومون بتجهيز الكسوة على جدران ذلك المجسم(١٢٥).

وكانت نفقات الكسوة الشريفة تخرج من القرى الموقوفة في العصر المملوكي بإرصاد من الملك الصالح إسماعيل(١٢٦)، وفي العصر العثماني أوقف السلطان سليمان القانوني تسع قرى مصرية، وقد سجلت وثائق الروزنامة بالتفصيل ما يستخرج من تلك الأوقاف لصالح الكسوة بعد صرف رواتب بعض الفنيين، وشؤون الإدارة، وما يحصل عليه الملتزمون مقابل التزامهم على تلك القرى(١٢٧).

وقد أضافت سجلات الديوان العالي إلى موضوع الكسوة الشريفة ما لم يوجد له نظير في المصادر الوثائقية الأخرى، فقد سجلت قطع كسوة الكعبة المشرفة، وأحزمة الكعبة التي تشد بها الكسوة، وكسوة الحجرة النبوية المشرفة، وذلك بالإضافة إلى الأدوات الخاصة بملحقات الكسوة، وبعض الكساوي الأخرى والستائر والبسط، وقد

أضافت سجلات الديوان العالي إلى موضوع الكسوة الشريفة ما لم يوجد له نظير في المصادر الوثائقية الأخرى

(١٢٤) إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين، جزءان، القاهرة، د.ت، ج١ ص٣٠٩،٣١٠، وحسين باسلامة: تاريخ الكعبة المعظمة عمارتها وكسوتها وسدانتها، الطبعة الثانية، جدة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٢٦٥،٢٦٦، ود/ السيد الدقن: كسوة الكعبة، ص٣٨،٦٩.

(١٢٥) الورثيلاني: الرحلة الورثيلانية، ص ص ٢٦٠-٢٦٥.

(١٢٦) الملطي، خليل بن شاهين: نزهة الأساطين، ص ص ١١-١٨.

(١٢٧) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الروزنامة، دفتر فروخت نواحي إيراد الكسوة باسم الملتزمين ومال حلوان الالتزام سنة ١١٨٤هـ عمومي ٥٤٤، نوعي ٥٤٤ عين ٨ تركي١ خارجي ٣٠٥: ٣ برقم ١١٢١.

أجادت هذه السجلات في الوصف الدقيق لكل ما هو مكتوب عليها من آيات وآثار وألوان، فضلاً عن الأدوات المستخدمة لنقلها، كالصناديق الخشبية، وتعليقها في مكة المشرفة(١٢٨).

وكان المسؤول عنها ناظر الكسوة ورجاله، فإذا ما انتهى منها سلمها لأمير الحاج بإشهادات خاصة مثل: كل الأوقاف في بركة الحاج الشريف، في الموعد المحدد سلفًا في النصف الأخير من شهر شوال في كل عام(١٢٩)، وكان ذلك التسليم يعني إعلان مسؤولية أمير الحاج عن كسوة الكعبة أمام الباشا المصري، بل والسلطان العثماني ذاته، ومن ناحية أخرى فإن أخذ إشهاد على أمير الحاج، وأمين الصرة، بمثابة براءة للباشا في مصر أمام السلطان العثماني في إستانبول(١٣٠).

وجدير بالذكر أنه خلال القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي لم يسجل سوى إشهادين فقط لسنة واحدة، على الرغم من ذكرها غير مرة، في بقية السجلات الأخرى التي تنتمي للقرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي(١٣١).

ولم يتوقف ذكر ما سجل من مادة تاريخية مهمة عن كسوة الكعبة الشريفة على مكونات الكسوة الشريفة وحسب، بل إنها دونت بدقة شديدة ما كان يحصل عليه ناظر الكسوة الشريفة المصري، كلما احتاج إلى أموال كي يجهز الكسوة في موعدها في شهر شوال من كل عام، وكانت هذه الأموال تصرف تحت بنود مختلفة منها ما يلي:

(١٢٨) الأرشيف نفسه: سجلات الديوان العالي: س٢ م٥٠٢، ص٣١٠،٣١١.
(١٢٩) المصدر السابق: س٢ م٥٠١ ص٣١١، ٣١٢.
(١٣٠) المصدر السابق: س٢ م٥٠١، ص١١.
(١٣١) المصدر السابق: س٤ م١٢٤ ص٤٤، س٦ م٤١٢ ص١٠٧.

(١) زيادة أسعار:

كانت الأوضاع والظروف الاقتصادية في مصر إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي يصاحبها في بعض الأحوال انخفاض وضعف، تبعًا لظروف انخفاض العملة، أو بسبب ظروف الفيضان، أو ما دون ذلك من الأسباب الأخرى، كالأحوال السياسية الطارئة من فتن ودسائس انتشرت خلال تلك الفترة، مما دفع الإدارة المصرية لمواجهة كل تلك المشكلات تحت بند ما يسمى "زيادة أسعار"، ومن ذلك في سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م فإن النص يقول: "وما هو زيادة إرسالية إلى الحرمين الشريفين زيادة عن الأسعار كيسًا واحدًا، وكسور أحد عشر ألف نصف وثمانمئة ونصف وستة وسبعون نصفًا فضة"(١٣٢).

(٢) مساعدة كسوة شريفة:

وكانت تخرج من إدارة الروزنامة المصرية لمواجهة نقص الموارد الناتجة من ريع القرى الموقوفة على كسوة الكعبة المشرفة.

ففي النصوص الوثائقية كانت تصدر في بعض السنوات فرمانات من الباشا في مصر لمعالجة الظروف الطارئة غير الدورية، أو غير المنتظمة بسبب أمور شتى كما يقول النص: "ما هو في مساعدة كسوة شريفة أربعة أكياس؛ مئة ألف نصف فضة ديوانية ... وما هو في(١٣٣) ...، وما هو في ...". وهكذا. وكانت هذه الزيادة تتراوح فيما بين أربعة أكياس، وعشرين كيسًا حسبما هو مدون خلال تلك الفترة(١٣٤).

(١٣٢) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦.
(١٣٣) المصدر السابق: س١ م٤٨٣ ص٣٠٣.
(١٣٤) المصدر السابق: س١ م١٢ ص٦، س٢ م٣٣٧ ص٢٢٥.

(٣) زيادة مصاريف كسوة شريفة:

والمقصود بها تعويض عن زيادة مخصصات كسوة الكعبة الشريفة، وملحقاتها، وبسبب زيادة أسعار الخامات الخاصة بتصنيع الكسوة الشريفة، فكانت تضطر الإدارة المصرية لدفع قيمة العجز الناشئ من هذه الزيادات، تقول وثائق الحرمين الشريفين في سجلات الديوان العالي: "وما هو زيادة مصاريف كسوة شريفة ثلاثون كيسًا مصريًا عبرة كل كيس خمسة وعشرون ألف نصف فضة ديوانية"(١٣٥).

(١٣٥) المصدر السابق: س٢ م١٨ ص،١٢